



تعليقا على جلسة حرية تداول المعلومات بالحوار الوطني

حضر مكتب ثيميس جلسة الحوار الوطني الخاصة بموضوع (حرية تداول المعلومات) كأحد الموضوعات الخمسة التي تختص بها لجنة حقوق الإنسان والحريات العامة.

وهو الموضوع في غاية الأهمية لإرتباطه الوثيق بعملية البحث العلمي، وتأثيره السلبي على هذه العملية، وهو التأثير الذي لم ننجو منه في كل عملية بحث نقوم بها:

فلا توجد معلومات واضحة وتفصيلية عن الجريمة في مصر إلا من خلال مصدر واحد فقط، وهو قطاع الأمن العام بوزارة الداخلية، فيوجد لدى الوزارة إدارة كاملة للمتابعة والإحصاء الجنائي، تعمل على تقرير سنوي دقيق وتفصيلي، عن حالة الجريمة وطبيعة المجرمين في صورة أرقام ونسب، ويشمل ايضا التأثير المجتمعي المترتب على الجريمة، وأماكن تمركزها، وسبب انتشارها.

للأسف حظرت وزارة الداخلية نشر هذا التقرير الذي يتجاوز 3,000 صفحة، والحقيقة مثل هذا الحظر عائق كبير أمام الباحثين المهتمين بالعدالة الجنائية، وهو الذي عبر عنه الدكتور/ مصطفى كامل السيد، عضو مجلس أمناء الحوار الوطني في جلسة أمس، بقولته:

في البداية كان ينشر التقرير التفصيلي ويستطيع الباحثين الحصول عليه بسهولة ويسر، ثم حظرت الجهات المعنية نشر التقرير في مصر وكان يتم إرساله للإنتربول، ثم قررت هذه الجهات منع نشر التقرير لأي جهة، وأقتصرت الأمر علي نشر أرقام عامة لحالة الجريمة.

ومن هذا السياق يتسائل مكتب ثيميس:

كيف نستطيع تقييم الجهود المبذولة داخل مراكز الإصلاح والتأهيل _السجون سابقا_ بدون الأرقام الخاصة بأعداد المحبوسين احتياطيا/ المحكوم عليهم، ونسبة المجرمين العائدين من إجمالى نسبة المحكوم عليهم، ما هي القدرة الاستيعابية لكل سجن، وما هو العدد الفعلي، وما هو عدد المفرج عنهم في كل سنة؟

منات من التساؤلات، تكمن الايجابية عليهم في الكتاب الدوري السنوي الصادر عن الأمن العام، لذلك يوصي مكتب ثيميس بضرورة:

1/ إصدار توجيه سياسي بإعادة نشر التقرير الخاص بحالة الجريمة كاملا على مواقع المؤسسات الحكومية المعنية.

2/ تسهيل وتنظيم عمل الباحثين داخل مراكز الإصلاح والتأهيل، ومساعدتهم على انجاز الاستبيانات واللقاءات البحثية مع المحكوم عليهم داخل المراكز.

إنتهى،،،